



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الأزمة السياسية في العراق: هل من حلول في الأفق؟

د. نور علي صكب



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## الأزمة السياسية في العراق: هل من حلول في الأفق؟

د. نور علي صكب \*

يمرُّ العراق اليوم بأزمات سياسية داخلية خطيرة، تهدد النظام السياسي والسلم الأهلي برمته، ومن أكبر هذه الأزمات هي أزمة تشكيل الحكومة التي تراوح مكانها منذ أشهر، مع تفاقم الخلافات لاختيار مرشح يشكل الحكومة، ممَّا أدى إلى دخول البلاد حالة الانسداد السياسي وتجاوز المهل الدستورية.

شكَّل هذا الوضع المرتبك خيبةً أملٍ للمواطن العراقي، خصوصاً بعد أن كان قد بنى أمل إصلاح النظام السياسي سيكون عن طريق هذه الانتخابات المبكرة التي دُفِعَ ثمنها دماء في احتجاجات تشرين 2019، والتي مثلت أكبر تظاهرة في تاريخ العراق الحديث، واستمرت نحو عام كامل.

لذا تتزامن حالة الانسداد السياسي مع خيبة أمل كبيرة يشعر بها المواطن العراقي، يدفع نحو منعطفات خطيرة، وهذا يدفعنا إلى عرض تساؤل هو: العراق إلى أين؟ وسنحاول الإجابة عليه عن طريق تتبُّع الأحداث التي مر بها العراق منذ احتجاجات تشرين 2019 وتحليلها.

### أولاً: التظاهرات والاحتجاجات لعام 2019

تولَّد شعور جمعي شعبي بضرورة الاحتجاج والتظاهر أدَّى إلى اندلاع تظاهرات 1/ تشرين الأول 2019 التي تُعرف بـ(ثورة تشرين)؛ لتردي الواقع السياسي والاقتصادي، وانتشار الفساد المالي والإداري والبطالة، وكذلك ندد المتظاهرون بالتدخل الخارجي بالشأن العراقي، وأدَّى احتدام الاحتجاج إلى استقالة حكومة عادل عبد المهدي، وتشكيل حكومة مؤقتة تقوم بإدارة المرحلة تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة، وتعمل على تهدئة الأوضاع في البلاد، إذ أعلنت مفوضية حقوق الإنسان في العراق، ارتفاع حصيلة ضحايا الاحتجاجات في الشهرين الأولين للتظاهرات إلى (495) قتيل، وأكثر من (21) ألف جريح، كما أعلنت المفوضية عن اختطاف (170) شخص من المتظاهرين

\* دكتوراه العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، تدريسية في قسم القانون، في كلية الهادي الجامعة.

ومن ساحات الاحتجاج، من دون أن توجّه أصابع الاتهام الى جهة محددة<sup>(1)</sup>.

ثانياً: الانتخابات المبكّرة والمواقف الداخلية والدولية منها

المتغير الأبرز في الدورة التشريعية السابقة (الخامسة بعد 2003) هو إقرار مجلس النواب العراقي قانون الانتخابات الجديد، إذ غُيّر النظام الانتخابي من قانون (سانت ليغو) المعدّل الذي أُجريت بموجبه انتخابات 2018 مع عدّ كلّ محافظة بوصفها دائرةً انتخابية، في ظلّ تصويت واحد غير قابل للتحويل، إلى قانون انتخابات رقم (9) لعام 2020، الذي اعتمد نظام الدوائر المتعددة، والترشيح المستقل، وقسّم العراق على (83) دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، بحيث ستذهب فيها أصوات المقتربين إلى مرشحهم مباشرة، وسيفوز الحاصل على أعلى الأصوات، خلافاً للقانون السابق الذي كان يعتمد فيه المرشحون على أصوات القائمة الانتخابية<sup>(2)</sup>.

أشارت المفوضية العليا للانتخابات إلى أنّ (25) مليوناً، و(182) ألف و(594) عراقي يحق لهم التصويت لانتخاب (329) عضو في مجلس النواب الجديد، بموجب قانون الانتخابات الجديد، ويكون تقسيم العراق (83) دائرة بناءً على حصة النساء «الكوتا» (مقعد واحد في كل دائرة انتخابية)، أي: ربع أعضاء مجلس النواب<sup>(3)</sup>.

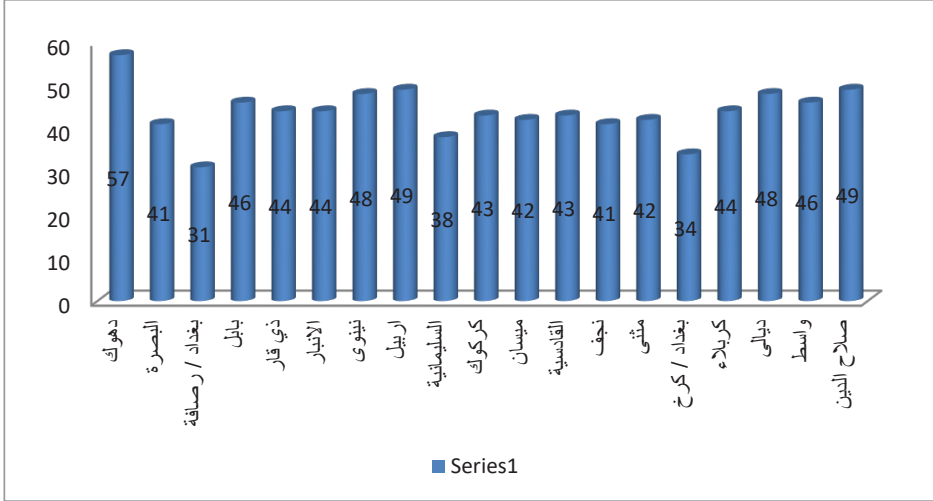
وسط حالة من الاضطرابات والجدل بين المقاطع والرافض والمؤيد للمشاركة في الانتخابات، أُجريت الانتخابات النيابية في العراق في 10/ تشرين الأول/ 2021، وانتُخب (329) عضو لمجلس النواب العراقي، وذكرت المفوضية أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بلغت (44%)، وكانت أعلى نسبة مشاركة في محافظة دهوك بواقع (57%)، وأقل مشاركة في بغداد/ الرصافة بواقع (31%)<sup>(4)</sup>.

1. انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في العراق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، آب 2020، بغداد، العراق، ص11.  
2. للمزيد، ينظر قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 مجلة الوقائع العراقية، العدد 4603.  
3. رائد حامد، خريطة التحالفات السياسية في الانتخابات العراقية (إطار)، متاح على الرابط بتاريخ 10 / 8 /

<https://www.aa.com.tr/ar> 2022

4.UPDATED: Iraq's electoral commission reports just over 42 percent voter turnout

## مخطط رقم (1) نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 2021 وفق المحافظات



المخطط من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الآتي:

UPDATED: Iraq's electoral commission reports just over 42 percent voter turnout

وسط حالة تشكيك كبيرة للنتائج الأولية للانتخابات واضطراب في الشارع العراقي، عجل أنصار التيار الصدري بالاحتفال، وكذلك لم ينتظر بعض الخاسرين إعلان رفضهم للنتائج والتشكيك بنزاهة العملية الانتخابية، كان أبرز هذه القوى «ائتلاف دولة القانون» برئاسة نوري المالكي، و«ائتلاف الفتح» بزعامة هادي العامري، و«تحالف قوى الدولة الوطنية» بقيادة عمار الحكيم وحيدر العبادي، مما أدى إلى تأزم الشارع السياسي عقب الانتخابات مباشرة حتى قبل إعلان النتائج النهائية<sup>(5)</sup>.

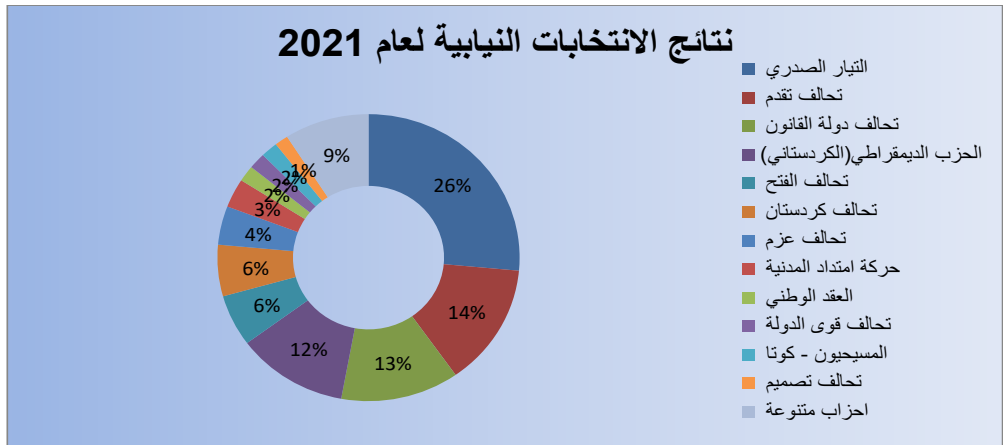
بعد خمسين يوم أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية للاقتراع بصورة رسمية في 30/ تشرين الثاني/

5. نتائج انتخابات العراق 2021: احتفال مبكر لأنصار الصدر وتشكيك من قوى محسوبة على إيران، متاح على موقع bbc بتاريخ 2022 /3/8 على الرابط الآتي: <https://www.bbc.com/arabic/trending-58899975>.

2021، لتؤكد حسم جدل الانتخابات ونتائجها الذي استمر خمسين يوماً، رافقه رفض للناتج، واعتراضات على العملية الانتخابية برمتها، وإعلان النتائج بعد حسم الطعون جميعها، وصرّحت أنّ إعادة الفرز اليدوي أسفرت عن تغيير (5) مقاعد فقط عن النتائج الأولية في كل من محافظات بغداد وأربيل والموصل والبصرة وكركوك<sup>(6)</sup>.

أكدت نتائج الانتخابات النهائية أنّ الفائز الأول هي «الكتلة الصدرية» بقيادة السيد مقتدى الصدر ب(73) مقعداً بعد أن كان له (54) مقعداً في البرلمان الماضي، والفائز الثاني هي كتلة «تقدّم» التي يتزعمها رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، إذ حصلت على (37) مقعداً، في حين حصل ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي على (33) مقعداً، مقابل (24) في الدورة السابقة. وحصل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البرزاني على (31) مقعداً. في حين حاز منافسه الكردي «تحالف كردستان» على (17) مقعداً، في حين سجّل تراجع كبير «تحالف الفتح»، الممثل الرئيس لفصائل الحشد الشعبي داخل البرلمان، إذ حصل على (17) مقعداً بعدما كان يشغل (48) مقعداً في البرلمان المنتهية ولايته، لذا واجهت هذه النتائج اعتراضات كبيرة من القوى الخاسرة بدعوى حدوث تزوير<sup>(7)</sup>.

## شكل رقم (2) نتائج الانتخابات لمجلس النواب العراقي 2021



المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الانتخابات الصادرة عن المفوضية العليا للانتخابات  
6. تؤكد نتائج الانتخابات العراقية النهائية فوز الكتلة الصدرية، بيان المفوضية العليا للانتخابات، 30 / 11 / 2021.  
7. نتائج انتخابات العراق 2021: احتفال مبكر لأنصار الصدر وتشكيك من قوى محسوبة على الإطار، مصدر ذكر سابقاً.

قد يكون من الطبيعي أن يرفض الخاسرون النتائج، لكن الوضع في الانتخابات العراقية ليس فقط رفضاً للهزيمة، وإنما هو تشكيك في سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها، وهو عند بعضهم «إيمان راسخ» بأن البلد وانتخاباته أبعد ما يكون في هذه المرحلة عن إجراء انتخابات ديمقراطية شفافة، وكان هذا الموقف دافعاً لكثير من المقاطعين الذين رفضوا المشاركة بالتصويت في الانتخابات منذ البداية.

في المقابل، كانت المواقف الدولية مؤيدة وتشيد بنزاهة الانتخابات، وكان من أهم المواقف الدولية هو موقف الأمم المتحدة فقد رحّب أعضاء مجلس الأمن (بالتقييم الإيجابي لمراقبي الانتخابات الدوليين في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق)، وهنّؤوا (حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) على إجراء انتخابات أُديرت إدارة جيدة تقنياً، وسلمية بصورة عامة في 10 أكتوبر 2021)، كما رحّب أعضاء مجلس الأمن «بنتائج بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأنّ عمليات إعادة الفرز اليدوي الجزئية لمراكز الاقتراع تتطابق مع نظام نقل النتائج الإلكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات»<sup>(8)</sup>.

أمّا موقف بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات إذ جاء على لسان رئيستها «فيولا فون كرامون»، فإنّ العملية الانتخابية «لم تشهد أي خروقات تؤثر على النتائج، وأنّه تم اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمنع التلاعب بالنتيجة»<sup>(9)</sup>.

وقال الناطق الرسمي للاتحاد الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «لويس ميغيل بوبينو» في تغريدة له نقلاً عن بيان للممثل السامي للشؤون الخارجية للاتحاد «جوزيف بوريل»، إنّ الانتخاب كان «سليماً ومنظماً بقدر كبير» ودعا الجميع إلى تقبّل النتائج<sup>(10)</sup>.

8. Security Council Press Statement on Secretary-General's Report on Iraq's Electoral Process 2022 / 8 / 4 متاح على موقع الأمم المتحدة بتاريخ

<https://press.un.org/en/2021/sc14701.doc.htm>

9. ليث الكاتب، انتخابات العراق .. البعثة الأوروبية تقدّم تقريرها النهائي، الأحد بتاريخ 2022 / 27 / 2، العين الإخبارية، متاح على الرابط بتاريخ 2022 / 4 / 8

<https://al-ain.com/article/european-elections-final-report-iraq-october>

10. علي جواد، الاتحاد الأوروبي: لم نصد تلاعب أو خروقات بالانتخابات العراقية، متاح التقرير على الرابط بتاريخ 4/8/2022 [./https://www.aa.com.tr/ar](https://www.aa.com.tr/ar)

وكذلك عبّرت جامعة الدول العربية عن موقفها على لسان أمينها (أحمد أبو الغيط) أنّ «إجراء الانتخابات خطوة مهمة للعراق على طريق الاستقرار، ومن المهم أن تؤدي إلى وضع سياسي يلي طموحات الشعب العراقي بكافة مكوناته، يؤكد صحة النتائج وضرورة احترامها إذ ذكر نصاً (أنّ احترام نتائج الانتخابات مهم لاستقرار العراق)»<sup>(11)</sup>.

### ثالثاً: المشهد السياسي

في النظم السياسي البرلماني والتوافقي، كما هو الحال في العراق، لا تقرّر نتائج الانتخابات وحدها تشكيل الحكومة والسلطات الدستورية الأخرى (رئاسة مجلس النواب ورئاسة الجمهورية)، إذ يجب اقتران النتائج بألية التوافقات السياسية: أي، يجب تكييف النتائج وتطويعها بألية التوافق السياسي لتشكيل الحكومة والسلطات الدستورية الأخرى<sup>(12)</sup>.

وبغض النظر سواء كانت نتائج الانتخابات، نزيهةً أو يعيها خطأً أو تزوير، ليست هي الحاسم الأساس في تشكيل السلطات الدستورية، التوافق السياسي بين المكونات الأساسية والفائزة بالانتخابات، هو العامل الحاسم.

يوماً بعد يوم يزداد الوضع السياسي في العراق تعقيداً وتأزماً منذ أن فشلت القوى السياسية في ترجمة نتائج الانتخابات، إلى ارض الواقع الذي يتمثل في تحديد الكتلة البرلمانية الأكبر التي تزيد على 165 عضواً (165 عضواً وهي تمثل نصف عدد أعضاء مجلس النواب 329) وانتخاب البرلمان لرئيس الجمهورية الجديد، وتسمية الأخير لرئيس الوزراء الذي يتم اختياره من قبل الكتلة البرلمانية الأكبر تمهيداً لتشكيل الحكومة وفق المادة 76 من الدستور العراقي 2005<sup>(13)</sup>، وقد مرت التحالفات السياسية التي تمخضت عن نتيجة الانتخابات الأخيرة بالعديد من التغيرات في مواقفها السياسية تجاه عملية التشكيل الحكومي الجديد على خلفية الجدلية الخاصة بتكوين الكتلة البرلمانية الأكبر وحسب تفسير المحكمة الاتحادية للمادة 76 من الدستور العراقي 2005<sup>(14)</sup>، إلى أن

11. أبو الغيط: احترام نتائج انتخابات العراق مهم لاستقراره... أعرب عن تقديره جهود الحكومة في إنجاز الاستحقاق، صحيفة الشرق الأوسط، العالم العربي، الخميس - 7 شهر ربيع الأول 1443 هـ - 14 أكتوبر 2021 م رقم العدد [15661].

12. للمزيد ينظر طه حميد العنبيكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي، بغداد، 2013.

13. تنص المادة 76 - أولاً (يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية) .. دستور العراق 2005

14. منذر الفضل، المحكمة الاتحادية وتفسير النصوص، مجلس القضاء الأعلى، متاح على الرابط بتاريخ 11 / 8 / 2022 .



تبلورت تلك التغييرات (خلال أذار 2022) في وجود تحالفين كبيرين يتنافسان على تسمية كل منهما بالكتلة الأكبر صاحبة الأحقية في تسمية رئيس الحكومة الجديد:

التحالف الأول: هو تحالف (إنقاذ وطن) بقيادة التيار الصدري وزعيمها مقتدى الصدر وهي الكتلة الفائزة بالانتخابات بواقع 73 مقعد حيث تتمتع بفارق كبير عن أقرب منافسيه من القوى العربية الشيعية، وتحالف (السيادة) بزعامة خميس الخنجر، والحزب (الديمقراطي الكردستاني) بزعامة مسعود البارزاني، وبمجموع مقاعد يصل إلى نحو 180 نائباً (من أصل 329) في البرلمان الجديد<sup>(15)</sup>.

أما التحالف الثاني: فيتكون من الإطار التنسيقى ويضم كافة القوى السياسية الشيعية التي فشلت في الحصول على نتائج وازنة انتخابياً، وتمثل في الأحزاب السياسية التقليدية الأكثر ارتباطاً بإيران ويتقدمها (تحالف الفتح) بزعامة هادى العامري، وائتلاف (دولة القانون) بزعامة نوري المالكي، و(تحالف قوى الدولة) بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي، وكتلة (السند الوطني) لأحمد الأسدي و(حركة عطاء)، و(حركة حقوق)، و(حزب الفضيلة)، ويشغل حوالى 140 مقعداً برلمانياً، وانضم لهذا التحالف حزب الاتحاد الكردستاني (كان سابقاً جزءاً من التحالف مع تيار الصدر والتيارات السنية) على إثر الخلافات الحادة داخل المكون السياسي الكردي في سياق تحديد مرشحي منصب رئيس الجمهورية، الذى جرى العرف السياسي في العراق على أن يكون كدياً، ما يترجم حقيقة أن التحالفات في العراق تتسم دوماً بأنها تحالفات رخوة متغيرة طبقاً لمصالح القوى السياسية المختلفة.

لكلا التحالفين المعارضين رؤية مختلفة عن الآخر بشأن صورة الحكومة المزمع تشكيلها؛ فتحالف (إنقاذ وطن) بزعامة مقتدى الصدر يصر على ضرورة أن تكون الحكومة الجديدة ذات أغلبية وطنية تتشكل من الأحزاب الفائزة بنتائج الانتخابات، على اعتبار أن «التوافقات» القائمة على (المحاصصة الطائفية) لم تنجح عبر سنوات في مواجهة التحديات، والأزمات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية التي يواجهها العراق، وفي المقابل يرى تحالف الإطار التنسيقى ضرورة أن تكون الحكومة قائمة على قاعدة (التوافق السياسي) على غرار الدورات الانتخابية السابقة، على اعتبار أن التوافق القائم على أساس المحاصصة (إن جاز التعبير) يؤدي إلى حفظ (إرث الكتلة الشيعية الموحدة)

15. حسن العذارى، يعلن ترشيح تحالف (إنقاذ وطن) ريبز أحمد رئيس الجمهورية ومحمد الصدر رئيس الوزراء، وكالة عشتار الإخبارية، متاح على الرابط الاتي: <https://www.youtube.com/watch?v=0Cz8wzr57i0>

في إدارة الدولة بوصفها المكون السياسي الأكبر عدداً، وهي الإدارة التي كانت تضع التيارات والقوى الشيعية كلها موحدة داخل البرلمان، وكلها مشاركة بتشكيل الحكومة، أمّا عرض السيد مقتدى الصدر بشأن حكومة (أغلبية وطنية) فقد جاء نتيجة لفشل نظام التوافقات السياسية في إدارة البلاد، ويرى هذا النظام هو السبب بحالة الفساد المالي والإداري وتدهور الخدمات منذ عام 2006، وفي حقيقة الأمر أنّ حكومة الأغلبية هو أمر لم تشهده الحياة السياسية العراقية منذ إقرار المسار الانتخابي عام 2006.

هذا التمايز في التحالفات السياسية العراقية وخلافاتها المتزايدة بشأن إجراءات تشكيل الكتلة البرلمانية الكبرى، أدّى إلى تجاوزات «دستورية» من شأنها نسف مخرجات العملية الانتخابية الأخيرة برمتها، أهمها تمثّل في تعثّر عملية انتخاب رئيس الجمهورية الجديد من قبل البرلمان عبر ثلاثة جولات كاملة، في خرق واضح للقواعد الدستورية التي تقرر ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية في (30) يوماً من تاريخ أول جلسة ينعقد فيها البرلمان المنتخب (9 كانون الثاني 2022)، إذ فشل البرلمان في جلستي 9 شباط و26 آذار 2022، في إتمام الإجراء نفسه؛ لعدم اكتمال النصاب القانوني لعملية الانتخاب وهو (220) عضو من إجمالي (329) عضو (حضر 202 عضو فقط)، إذ تعمّدت قوى الإطار التنسيقي عدم حضور أعضائها للجلسات، هذا بخلاف فشل تيار الإنقاذ الوطني في حشد المستقلين لحضور الجلسة بما يكمل النصاب القانوني، فقد كان ينقصه حضور (18) نائباً فقط حتى يتسنى له عقدها، وهنا تحديداً يُلاحظ تراجع المستقلين من تحالف (من أجل الشعب) الذي يضم حركتي (امتداد والجيل الجديد) عن المشاركة في جلسات انتخاب رئيس الدولة.

دفع تجاوز المدد الدستورية لانتخاب الرئيس بهذا المنطق المحكمة الاتحادية العليا إلى البحث عن «مخرج» لهذا الوضع، بمد مدة اختيار الرئيس الجديد حتى 6 إبريل 2022<sup>(16)</sup>، إلا أنّ البرلمان فشل أيضاً في تسمية رئيس الجمهورية في المدة المحددة، ويبرز هنا سبب إجرائي بشأن عدم رغبة التحالفات البرلمانية -تحالف إنقاذ وطن وجرميه الإطار التنسيقي- إتمام عملية انتخاب رئيس الجمهورية، وهو أنّه في حالة تسمية البرلمان لشخص الرئيس سيكون لزاماً عليه تسمية رئيس الوزراء الجديد في (15) يوماً من داخل الكتلة البرلمانية الكبرى، وهي الكتلة التي لم تُحدّد فعلياً، وذلك على وقع التجاذبات الحادة بين التحالفات السياسية في سياق مدى (ارتباط أو عدم ارتباط) تلك

16. جمعة عباس بندي، قراءة قانونية في فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، متاح على الرابط في 20/8/2022  
-https://www.kurdistan24.net/ar/opinion/28075-

القوى بمعادلة التفاعل الإقليمي لإيران والولايات المتحدة<sup>(17)</sup>.

ما حصل يدفع العراق نحو مسار معقّد من البدائل والخيارات الصعبة التي لا يستطيع -في ظل أزماته الأمنية والسياسية الحالية- تحمل تكلفتها وأعبائها، لا سيّما في ظل تغيرات دولية حادة، آخذة في التشكل، سيكون لها مردودها على حالة الإقليم وتفاعلات القوى الدولية فيه بدءاً من الحرب الروسية الأوكرانية التي تفرض أعباءً اقتصادية شديدة الوطأة على دول الإقليم ومن بينها العراق، مروراً بالمفاوضات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني واقترب التوصل لاتفاق، ومردوده المتوقع على تفاعلات إيران بشأن ملفات انخراطها في المنطقة، وأهمها العراق مرتكز مشروعها الإقليمي، ووصولاً إلى التغيرات الطارئة على سياسة الولايات المتحدة داخل منطقة الشرق الأوسط، وتوجهها لمناطق مصالحها الإستراتيجية في مواجهة روسيا والصين، ومدى تأثير هذه التغيرات على حالة «التحالف والتعاون الإستراتيجي» بين بغداد وواشنطن التي بلورتها مسارات وجولات «الحوار الإستراتيجي» بين الجانبين على مدار السنوات الماضية.

تشكّل هذه التطورات داخل العراق وخارجه، الإطار الذي يحدّد تفاعلات القوى السياسية بشأن استحقاقات انتخاب رئيس الجمهورية من ناحية، وتحديد الكتلة البرلمانية الكبرى من ناحية ثانية، وتسمية رئيس الوزراء الجديد من ناحية ثالثة.

#### رابعاً: مسارات الحراك السياسي لتشكيل الحكومة

قد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، ولا سيّما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها (الشيعية والسنية)، بالمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشريبيين<sup>(18)</sup>.

لذا، نتائج الانتخابات أزمة بحد نفسها؛ لأنّ هذه النتائج الانتخابية لا تمكّن أي طرف من الأطراف تشكيل حكومة بمفرده؛ لأنّ أيّ طرفٍ من الأطراف لا يملك أغلبية مريحة، وكذلك ما متعارف عليه في تشكيل الحكومات العراقية منذ عام 2010، وهو تفسير المحكمة الاتحادية للكتلة الأكثر عدداً، إذ فسرتها المحكمة الاتحادية الكتلة التي تتشكل بعد انعقاد مجلس النواب، وليس

17. صافيناز محمد أحمد، الانسداد السياسي في العراق.. هل يدفع نحو انتخابات جديدة؟! صحيفة الأهرام، قاهرية- مصرية مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2022 /24/4.

18. علي سعدي عبدالزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021: دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021، بغداد - العراق، ص12.

الكتلة الفائزة بالانتخاب. هذا أوجد حالة من الحراك السياسي بين الأطراف السياسية الفائزة؛ لتشكيل الكتلة الكبرى، ومن ثم تشكيل الحكومة. كان أول المواقف السياسية من الإطار التسيقي، بدأ بحالة الرفض الشديد لنتائج الانتخابات، والطعن بها، وتعهّد باتخاذ جميع الإجراءات المتاحة؛ لمنع التلاعب بأصوات الناخبين<sup>(19)</sup>، وفي تشرين الأول 2021، نزل أنصار الإطار التسيقي إلى الشوارع في احتجاجات تطالب بإلغاء نتائج الانتخابات، وهددت تنسيقية الفصائل المسلحة في حال مُسّ المتظاهرون الراضون للنتائج<sup>(20)</sup>.

لكن في غضون شهرين من ذلك، تراجع الإطار، وسحب متطاهريه، وشكّل لجاناً تفاوضيةاً للتفاوض مع أطراف تكتلات (إنقاذ وطن) في مطلع كانون الأول 2021، إذ كانت الأولى برئاسة (هادي العامري) للتفاوض والتحاوّر مع زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، والثانية يرأسها نوري المالكي للتحاوّر مع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، والثالثة يرأسها الخزعلي للتحاوّر مع تحالف السيادة السني بزعامة زعيم كتلة «تقدّم» رئيس البرلمان محمد الحلبوسي وزعيم كتلة «عزم» خميس الخنجر.

في 9 كانون الثاني 2022 انْتُخِب السيد محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان وسط جلسة سادتها الفوضى والمشادات بين النواب، وأعلن تحالف «الإطار التسيقي» في العراق رفضه انتخاب رئيس البرلمان ونائبه، وعدّوه بأنه (غير قانوني) مع غياب رئيس البرلمان المؤقت الأكبر سنّاً<sup>(21)</sup>.

وبعد وصول العملية السياسية في العراق إلى حالة الانسداد السياسي وتجاوز المدد الدستورية؛ لعدم التوافق بين الطرفين وتمسك كل طرف برؤيته لتشكيل الحكومة، قدّم السيد مقتدى الصدر للإطار التسيقي في 31 مارس/آذار 2022، فرصة للتباحث مع الأحزاب البرلمانية، ما عدا قائمته؛ لتشكيل الحكومة التوافقية التي دعا إليها، والخروج من الأزمة السياسية التي تعاني منها البلاد منذ أشه.، وبعد فشل الإطار في تشكيل الحكومة التوافقية التي دعا إليها أطلق الأخير مبادرة جديدة لمعالجة الانسداد السياسي، عن طريق جلوس جميع الأطراف على طاولة الحوار، ومناقشة

19. علي جواد، العراق.. «الإطار التسيقي» يدعو أنصاره لإنهاء الاحتجاج ضد الانتخابات غداة مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتائج، وبعد أسابيع من مظاهرات وسط بغداد رفضاً لهذه النتائج، 28/12 / 2022.

<https://www.aa.com.tr/ar/%>

20. علي جواد، العراق.. «الإطار التسيقي» يدعو أنصاره لإنهاء الاحتجاج ضد الانتخابات، مصدر دُكر سابقاً.

21. العراق: انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان الجديد في جلسة شهدت فوضى ومشادات بين النواب. فرانس 24/ أ ف ب/ رويترز، متاح على موقع قناة فرانس 24 بتاريخ 16 / 8 / 2022 <https://www.france24.com>

الحلول والمعالجات من دون شروط، أو قيود مسبقة<sup>(22)</sup>.

بعد مرور (8) أشهر على الانتخابات، واستمرار حالة الانسداد السياسي، وعجز كلٍّ من كتلة (إنقاذ وطن) و(الإطار التنسيقي) عن تشكيل الحكومة، قدّم نواب التيار الصدري استقالتهم، بطلب من السيد مقتدى الصدر<sup>(23)</sup>، ممّا قلب المعادلة، وأصبح الإطار التنسيقي الكتلة الأكثر عدداً في البرلمان العراقي، وأكّد انفتاحه على جميع القوى السياسية؛ لتشكيل الحكومة، وفي 25 تموز 2022، أُعلِنَ عن ترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة المقبلة، وهو ما دفع أنصار التيار الصدري؛ لاقتحام مبنى البرلمان العراقي والاعتصام داخله؛ احتجاجاً على هذا الترشيح. وفي المقابل، دعا الإطار التنسيقي أنصاره إلى التظاهر يوم 31/ تموز 2022 دفاعاً عن الدولة ومؤسساتها، ورداً على تصريحات زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عدّ فيها أنّ التطورات السياسية التي يشهدها العراق فرصة لتغيير جذري للنظام السياسي والدستور والانتخابات<sup>(24)</sup>.

#### خامساً: المشاهد المستقبلية للواقع العراقي

تُعدُّ أزمة تشكيل الحكومة الجديدة واحدة من أعقد الأزمات السياسية التي يشهدها العراق منذ عام 2003، بسبب حالة الانسداد السياسي ووفقاً لمعطيات التفاعل بين قوى الإطار التنسيقي وبين التيار الصدري، ونظراً لطول أمد عدم الاتفاق السياسي لتشكيل الحكومة المرتقبة، وعدم قبول التيار الصدري بمشرح الإطار التنسيقي الوزير السابق (محمد شياع السوداني)، وترشيح الأخير لقد فجّر المشهد السياسي العراقي، وخروج التيار الصدري بتظاهرات واسعة انتهت باقتحام انصاره مجلس النواب العراقي، وإزاء ذلك الواقع العراقي أمام ثلاثة مشاهد، وهي على النحو الآتي:

المشهد الأول: يُشير هذا المشهد سحب السيد مقتدى الصدر للمتظاهرين والتسوية عن طريق دخول أطراف خارجية قد تكون دولية أو إقليمية (كضامن لعملية الحوار)؛ لجمع المتخاصمين والعمل على عرض شخصيات بتم التوافق عليها، بعد أن يختار الأكراد رئيس الجمهورية، وتستمر

22. عادل النواب، الانسداد السياسي في العراق: تداعيات الحراك وتراجع دور إيران، تقارير سياسية، 5 مايو 2022.

<https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7>

23. وزير الصدر ينشر (10) أسباب أخرى لاستقالة الكتلة الصدرية من البرلمان، تغريدة محمد صالح العراقي، متاح على الرابط:

<https://www.nasnews.com/view.php?cat=89152>

24. الصدر: هذه فرصة جذرية لتغيير النظام السياسي والدستور في العراق، متاح على الرابط بتاريخ 20/ 8/ 2022

[https://arabic.rt.com/middle\\_east/1377446](https://arabic.rt.com/middle_east/1377446)

العملية السياسية على علاقتها، ويمضون بتشكيل حكومة توافقية يُرضى بها جميع الأطراف. لكن في ظل التطورات وخروج تظاهرات الإطار، وإصرار مقتدى الصدر على استمرار أنصاره في مجلس النواب يبدو أن هذا المشهد بعيد عن أرض الواقع.

المشهد الثاني: اعتذر رئيس مجلس القضاء الأعلى بأنه لا يملك صلاحية حل البرلمان بناء على مقترح التيار الصدري، وأنَّ مهامه تقتصر على إدارة القضاء لا غير<sup>(25)</sup>، وفي حقيقة الأمر النظر في طلب حل البرلمان المقدم من قبل الكتلة الصدرية وزعيمهم مقتدى الصدر هو من اختصاص المحكمة الاتحادية، وليس من اختصاص مجلس القضاء؛ لأنَّ المعنى بالنظر بالأمر الدستورية هي المحكمة الاتحادية كما فسَّرت سابقاً مادة (76) من الدستور الخاص بتحديد الكتلة الأكثر عدداً، وبالعودة إلى نص المادة (64) من الدستور العراقي (أنَّ يُحلَّ البرلمان بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناءً على طلب ثلث أعضائه، أو طلب من رئيس الوزراء بموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حله أثناء استجواب رئيس الوزراء)، وبما أنَّ نواب البرلمان لا يستطيعون عقد جلسة، ولا يستطيع رئيس الوزراء الطلب من رئيس الجمهورية حل مجلس النواب؛ لأنَّها وزارة تصريف أعمال. لذا المحكمة الاتحادية أمام خيارين إمَّا أن تستمر حالة الفوضى في البلاد مع برلمان ميت سريرياً، أو أن تحل البرلمان بتفسير جديد وغير مسبوق للدستور، مع الإبقاء على الحكومة الحالية قائمة تتولى مهامها في تسيير الأعمال، بوصفه بديلاً ينسجم مع الواقع الحالي في العراق، وتعمل على إجراء انتخابات نيابية في ستين يوماً، لكن هذه الانتخابات ستكون مقاربة إن لم تكن مطابقة للانتخابات الأخيرة؛ لأسباب عديدة، أهمها:

1. ستكون المفوضية هي نفسها التي شكَّك الجميع بنتائج الانتخابات المختلف عليها إلى الآن.
  2. قانون الانتخابات الحالي سيبقى، وتبقى معه كل السلبات.
- وبذلك يكون هذا المشهد أحد الحلول والأقرب إلى أرض الواقع.

المشهد الثالث: يمثِّل المشهد الثالث مشهد التصعيد، ويُعدُّ من أخطر المشاهد على العراق، وذلك لاحتماد المشهد السياسي، وكثرة التسريبات، والتصريحات النارية الذي يزيد من حالة الصراع، ممَّا ينعكس سلباً على احتمالات تسوية الأزمة. وفي حقيقة الأمر من الصعوبة التكهن بنتائج التصعيد الذي قد يكون بدايته بيد الاوليغارشية الحاكمة، لكن نهايته ليس بيدهم بالتأكيد.

25. مجلس القضاء الأعلى في العراق: لا نملك الصلاحية لحل البرلمان، متاح على الرابط <https://www.dw.com/ar>